

الموقف الأمريكي – التركي تجاه اكراد العراق

٢٠٠٣-١٩٩٠

المدرس الدكتور

ثامر احمد عطية

جامعه المشنى - كلية التربية الأساسية

قسم التاريخ

الموقف الأمريكي – التركي تجاه اكراد العراق ١٩٩٠-٢٠٠٣

المدرس الدكتور

نامر احمد عطية

جامعه المشى- كلية التربية الأساسية – قسم التاريخ

ملخص البحث

بعد أحداث حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، أيقنت الولايات المتحدة الأمريكية، إن من الضروري التقرب من اكراد العراق كورقة ضغط ومساومة من اجل أضعاف الحكومة العراقية ويسهل القضاء على نظامه. أملاً أن يؤدي ذلك لتحقيق المطامح الكردية بتأسيس كيان كردي يتمتع بدرجة كبيرة من الاستقلالية او حتى مستقل تماماً إن سمحت بذلك، لاسيما بعد رعاية واشنطن لاتفاق المصالحة بين زعماء الحزبيين الكرديين مسعود البرزاني زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني وجلال الطالباني زعيم الاتحاد الوطني الكردستاني. وعلى ضوء ذلك قررت تركيا تغير استراتيجيتها وموقفها لاسيما بعد ما أصبح إقليم كردستان العراق ، واقعا موجوداً يتحتم على الساسة الأتراك التعامل معه

بنهج سياسي ، بعيداً عن الخيار العسكري ، بطريقة مختلفة عن التعامل مع أكراد تركيا .

المقدمة

استحوذت قضية الأكراد خلال سنوات البحث ١٩٩٠-٢٠٠٣ على حيز كبير في اهتمامات الولايات المتحدة الأمريكية ، الذي ترتب عليه تأزم العلاقة بين العراق وأمريكا ، وبالوقت ذاته شعر الأكراد من جانبهم بضرورة توظيف الوجود العسكري الأمريكي في الساحة العراقية ، فرصه لتطوير وتقوية العلاقة معهم . اذ استطاعوا ان يحققوا ملاذاً امنياً لهم تحت الحماية الدولية . ولاسيما بعد صدور قرار مجلس الأمن القرار ٦٨٨ الخاص بذلك . وتمتع المنطقة الكردية بقدر كبير من الاستقلالية بعيداً عن هيمنة الحكومة المركزية .

بعد تحول القضية الأكراد من مشكلة محلية الى إقليمية ودولية ، أدركت تركيا نفسها أمام وضع

الموقف الأمريكي - التركي تجاه أكراد العراق

يهدد امنها القومي ، مما أدى اندفاعها الى التقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص وحرص الأخيرة على الاعتماد على دور تركيا لتنفيذ المخططات الأمريكية الرامية للهيمنة على العراق . ولهذا جاء هدف البحث هو التعرف على الدور الأمريكي - التركي في تحقيق التطور السياسي في إقليم كردستان .

اما فرضية البحث، ماهي العوامل المؤثرة في تطور القضية الكردية التي غيرت سياسة المنطقة بالكامل، ومن هنا بدء التفكير بدراسة مشكلة التي نطرحها للبحث و هي الى أي مدى ساهمت الولايات المتحدة الأمريكية في تحقيق نهضة إقليم كردستان على الصعيدين السياسي والاقتصادي خلال تلك الفترة ، واستند أسلوب البحث ،الى المنهج التحليلي لتحليل الاهداف التي تقف وراء التوجهات الامريكية تجاه كردستان العراق ،الامر الذي يساعد في ا عطاء صورة اكثر وضوحا ودقة لواقع وحقيقة العلاقة القائمة بينهما .

اقتضت طبيعة البحث تقسيمه الى عدة محاور تناول المحور الأول التخطيط الأمريكي لإشعال حرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠ الى جانب موقف تركيا من دخول العراق الكويت عام ١٩٩٠ في حين ان المحور الثاني يستعرض السياسة الأمريكية - التركية تجاه إقليم كردستان العراق بعد عام ١٩٩١ وتطرق ايضاً الى

السياسة الأمريكية - التركية تجاه إقليم كردستان ١٩٩٨ - ٢٠٠٣ فضلاً عن الموقف التركي من العلاقة الأمريكية - الكردية تجاه العراق . ثم اختتم البحث ببعض الاستنتاجات والملاحق .

وعليه اعتمد الباحث على جملة مصادر منها كتاب المسألة الكردية في العلاقات العراقية - التركية لمؤلفه دهام محمد العزاوي

الموقف الأمريكي - التركي حيال اكراد العراق

عام ١٩٩٠-٢٠٠٣

منذ مرور ما يقارب ٩٦ عاماً من عمر الدولة العراقية ، ما تزال القضية الكردية هي المحور الأول في اهتمامات مختلف أنظمة الحكم التي تعاقبت على العراق وهي محطة اهتمام دول الجوار الإقليمي والعالم اجمع لما لأهمية التي تحتلها هذه القضية عبر سنوات طوال . وتتمثل بمطالبة الأكراد . بحقوق تحافظ على تميزهم القومي واللغوي وتثبيت هذه الحقوق في الدساتير وهي القوانين معلنه ، في حين ان اغلب حكومات الدول التي يقطن فيها الأكراد ، باستثناء العراق تصر على رفض هذه المطالب ، التي تعتقد انها ستقود انفصال الأكراد ، وهكذا تعتقدت المشكلة في المنطقة وظلت بدون حل جذري ونهائي ، وازدادت التعقيدات حتى وصلت مراحل خطرة ، بعد التدخلات الإقليمية والدولية في المشكلة .

الموقف الأمريكي – التركي تجاه أكراد العراق

وقد بدء طموح الأكراد في دولة تخصهم باعتباره طموحا مشروعا ، يجد مبرراته من العناصر القومية ،التي ربما اذا توفرت لأي شعب، ممكن ان يطمح اليها ،فضلا عن وحدة اللغة والعنصر البشري ،ويسبب كون جغرافية المناطق الكردية في تركيا وايران والعراق وسوريا يشكل وحدة طبيعية بين جميع المناطق التي يتواجدون عليها ،فمن تلك الأهمية استخدمت الدول الكبرى هذه القضية بما يخدم مصالحها ^(١)، غير ان العراق وعبر التعايش السلمي ،اعطى الحكم الذاتي للأكراد^(٢)، في الحادي عشر من آذار عام ١٩٧٠^(٣)، واجرى مجلس قيادة الثورة العراقي السابق اتصالا مع مصطفى البرزاني رئيس الحزب الديمقراطي ^(٤) (Pkk) ، وتم الاتفاق على محتويات قرار الحكم الذاتي ^(٥)، حيث يقطن الأكراد في المنطقة الشمالية موزعين بين محافظة السليمانية و أربيل ودهوك، وكركوك فضلا عن الموصل واقضية عقرة وخانقين ومندلي^(٦) .

ان التحرك الكردي من اجل القضية الكردية ،وحصول الأكراد على المكتسبات مثل ان تكون اللغة الكردية لغة رسمية مع اللغة العربية، في المناطق التي غالبيتها من السكان الكرد، وعدم التمييز في الوظائف ،ولد مخاوف في الداخل التركي من الانتقال تلك المطالب الى اكراد تركيا ،وبالتالي ازداد تخوفها من تحركات حزب العمال

الكردستاني ،ما دفعها من القيام لبعض العمليات العسكرية في المنطقة على الرغم من ان العمليات كانت محدودة ،وكان العراق على علم مسبق بها ،بموجب اتفاق مشترك بين البلدين تم توقيعه عام ١٩٨٤، يتيح لكلا البلدين القيام بعمليات عسكرية ضد العناصر الكردية المسلحة مع اعلام البلد الثاني قبل تنفيذ العملية ^(٧)، اذ تجدر الإشارة بأن سبب توقيع ذلك الاتفاق أي معاهدة تشرين الأول ١٩٨٤ هو من اجل أضعاف العمليات العسكرية للمعارضة الكردية التي اختارت العمل العسكري ،وتلخصت بنود هذا الاتفاق ب : منح الحق لكل من الدولتين في مطاردة المتمردين الأكراد بحدود ١٠ كم داخل المنطقة الأمنية المشتركة على طول الحدود الممتدة بين البلدين على أساس المقابلة بالمثل أولاً. و الاتفاق على تنسيق وتبادل المعلومات الخاصة بضمان الأمن والاستقرار في مناطقها الحدودية ثانياً . ^(٨) وفي نهاية عام ١٩٨٩ طلبت أنقرة بتجديد المعاهدة المذكورة لكن العراق رفض ذلك ، و احتج ولمرات عدة ضد العمليات العسكرية التي قامت بها تركيا خارج اطار الاتفاق ، كونها تمثل انتهاك لسيادة وحرمة أراضيها ^(٩)

وبصفة عامة يوجد لدى الأكراد تردد بين المطالبة بدولة موحدة او الاستقلال الذاتي في اطار الدول القائمة . ولعل هذا التشتت القائم

الموقف الأمريكي – التركي تجاه أكراد العراق

على علاقات قبلية وانعدام الاستراتيجية الموحدة وضعف القيادات السياسية الكردية هو الذي سهل تلاعب الأطراف الخاصة . فكثيرا ما استغلوا لخدمة اغراضهما في المنطقة ثم خذلوا ، والغريب أنهم لم يتعضوا بذلك وواصلوا منح الأطراف الخارجية استغلالهم وخذلانهم من جديد.

المبحث الأول : التخطيط الأمريكي لاشغال

حرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠

بعد توقف الحرب العراقية – الإيرانية في الثامن من اب عام ١٩٨٨ ، اصبح العراق بقوته العسكرية خطراً يمكن ان يهدد مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في الخليج ومنابع النفط ، بعد تغير موازين القوى في الخليج العربي^(١٠) ، لذلك شرعت القوى الطامعة في مقدرات المنطقة وخيراتها بالتخطيط عن طريق تهيئة الحديث عن مشاكل الحدود العراقية – الكويتية ، والديون على العراق ، وكانت تلك الفكرة المفتاح لإدخال العراق في ذلك الصراع^(١١) .

واخذ التوتر بينهما يزداد يوما بعد يوم ، عندما قررت الكويت زيادة إنتاجها النفطي بشكل جذري في التاسع من آب عام ١٩٨٨ أي بعد يوم واحد من موافقة ايران على وقف اطلاق النار مع العراق . وكان العراق بحاجة الى أسعار نفط مستقرة لتمويل مشاريع إعادة الأعمار بعد الحرب ، وادى اجراء الكويت الذي انتهك اتفاقيات

الأوبك الى تدن كبير في الأسعار ، والحقت هذه التخفيضات في الأسعار اذى باقتصاديات الدول المنتجة^(١٢) .

وهذا ما أكده صدام حسين رئيس جمهورية العراق السابق في مؤتمر القمة العربية الذي عقد في بغداد في الثامن والعشرون من أيار عام ١٩٩٠ قائلا : "ان الكويت نشن حربا اقتصادية

على العراق ، تتمثل في مسؤوليتها عن تدهور النفط والمضاربة بالدينار العراقي لافتقاده قيمة امام العملة الصعبة ، ومحاولة قيام الكويت بتفريغ العراق من كل ماله قيمة مادية"^(١٣) ، وبهذه الادلة اصبح الخلاف العراقي الكويتي رسميا منذ ان طرحه العراق بتاريخ الخامس عشر من تموز عام ١٩٩٠ في اطار الجامعة العربية ، فقد بعث بمذكرة جاء فيها: ان الكويت استغلت الحرب العراقية مع ايران بتنفيذ مخطط الزحف التدريجي باتجاه العراق ، واكد حق العراق باستعادة المبالغ المسروقة من ثروته والبالغة ٣٠٤ مليار دولار ، وهي قيمسة النفط الذي نهبته الكويت من حقل الرميلة خلال سنوات حربه مع ايران^(١٤) .

وبسبب عدم التوصل الى حل يرضى الطرفين لإنهاء الأزمة ، اتخذ العراق قرار بدخول الكويت في الثاني من آب عام ١٩٩٠^(١٥) ، وفي ذات السياق استغلت أمريكا لصالحها احتلال الكويت من قبل العراق ، ورأت فيه فرضها للتدخل في

الموقف الأمريكي – التركي تجاه أكراد العراق

شؤون منطقة الخليج العربي، وسرعان ما تدخلت واستطاعت إخراج العراق من الكويت ،بعدها تحالفت مع ثلاثين دولة أخرى^(١٦)

موقف تركيا من دخول العراق الكويت عام

١٩٩٠

أفضت أحداث حرب الخليج الثانية في الثاني من اب عام ١٩٩٠ الى درجة كبيرة من الاهتمامات العملية التي كان يمكن لتركيا ان تبادر اليها في مناطق النفوذ التي ظهرت لاحقاً ودفعتها الى ان تهتم بحدودها الجنوبية وجاء هذا الاهتمام بعد هزيمة العراق على يد قوات التحالف الغربي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية ، فقد وجدت تركيا انها في قلب تطورات المنطقة ومعنية بما يجري الى الجنوب من حدودها مع العراق ، وهذا الاهتمام جاء بطبيعة الحال لأسباب منها : السعي للحصول على المكاسب التي قد تحصل عليها جراء اضعاف العراق كونه احد البلدان المهمة والقوية في المنطقة العربية ، والسبب الآخر هو الخوف من تطور الأحداث والذي ربما يشكل تهديداً للأمن التركي الداخلي^(١٧) ، فإنه على الرغم من محاولة العراق تهدئتها ، وخاصة انها تتحكم في انابيب النفط العراقية الممتدة من شمال العراق عبر اراضيها وذلك حتى لا تنفذ قرار المقاطعة الاقتصادية ، الا ان العراق .لم ينجح في كسب تركيا الى جانبه ويرجع ذلك الى علاقاتها الوثيقة

بالمملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية، ومن المؤكد ان تركيا نظرت الى مصالحها الاقتصادية والأمنية في المقام الاول ،والحقيقة ان الحكومة التركية واجهت مأزقاً خطيراً في التعارض بين رغبتها في الحد من القوة الاقليمية للعراق والوفاء بالتزاماتها التحالفية مع الغرب من ناحية ، وبين اندلاع مواجهة عسكرية مع العراق من ناحية اخرى ،نظراً للحدود المشتركة بين الدولتين ولوجود اهم واوسع شبكة لمصادر المياه والسدود ومحطات توليد الطاقة الكهربائية في مناطق قريبة من الحدود مع العراق مما قد تكون هدفا لضربات عراقية انتقامية ، كما ان انهيار وحدة العراق وتقسيمه قد يهدد بتفجير مشكلة الأقليات في تركيا وخاصة الكردية منها ما لم تخاطر بالاستيلاء على شمال العراق وضم سكانه الأكراد الى مناطق الأكراد في جنوب شرق تركيا مما يشكل عملية باهظة التكاليف عسكريا واقتصاديا ومع ذلك فقد وجدت تركيا في الأزمة فرصة سانحة تستطيع من خلالها ان تؤكد ولاءها للغرب ومحاولة التغلب على بعض اسباب الرفض قبولها في المجموعة الأوروبية والتخلص من القوة العسكرية للعراق التي تهدد التوازن الإقليمي.

فقد اتخذت تركيا منذ اللحظة الأولى لدخول العراق للكويت موقفاً ضد العراق ، حيث أكدت وزارة الخارجية التركية أدانتها للموقف العراقي

الموقف الأمريكي – التركي تجاه أكراد العراق

(١٨) انظر ملحق رقم (١) كما وافقت تركيا على جميع قرارات الأمم المتحدة ، المتعلقة بالعقوبات الاقتصادية والعسكرية ، وبجميع الجوانب التي تضمنها القرار على العراق ، وعملت على تنفيذها وسمحت باستخدام الأراضي التركية وكذلك باستخدام القواعد العسكرية الموجودة من قبل قوات الولايات المتحدة وحلفائها وهذه تعد المرة الأولى التي تفتح فيها تركيا أراضيها لقوات اجنبية من أجل استخدامها لعمليات عسكرية باتجاه بلد اخر مجاور ، وهذا ما قد أوجد تأثيراً كبيراً في العلاقات العراقية – التركية (١٩) ، اذ كان موقف تركيا من حرب الخليج الثانية ، وعلى كافة المستويات ، بعدم التورط العسكري المباشر في الحرب ، فهي لم ترسل قوات مقاتله الى السعودية نقاديا من مواجهة مباشرة تكون مع العراق على الجبهة الشمالية ، أو خوفاً من ردة فعل تطل الأهداف التركية ، الا أنها كانت مع دفع المواجهة مع العراق الى درجة الصدام المسلح ، وكان هذا الاندفاع والرغبة من أجل هدف أساسي ، وهو التخلص من القوة العسكرية العراقية ، التي رأت تركيا أنها تهدد مكانتها الإقليمية ، خصوصاً وأن العراق قد خرج بعد الانتهاء الحرب مع ايران بقوة عسكرية كبيرة ، أصبحت مصدر قلق لكثير من دول المنطقة (٢٠) ظهرت تأثيرات مهمة وكبيرة على طبيعة العلاقات السياسية التركية تجاه الساحة الإقليمية

والدولية ، من خلال أحداث حرب الخليج الثانية بحلول عام ١٩٩١ ، فقد قامت بإغلاق خط أنابيب النفط العراقي ، دون طلب من الولايات المتحدة الأمريكية ، تبع ذلك فتحها القاعدة العسكرية انجريك الجوية للعمليات العسكرية ضد العراق ، وبهذا استحضرت صورة تركيا في فترة الخمسينيات الحليفة للقوى الغربية ، وبدأت الدول العربية تستشعر الخوف من الموقف التركي ، بالرغم من انزعاج تلك الدول من العراق ، وما يشكله من تهديد حسب اعتقادها في تلك المدة (٢١)

لقد تبين أن طبيعة العلاقات التركية تجاه العراق في تلك المدة، قد شهدت بعض التوترات ، خصوصاً موقفها الراض لدخول العراق للكويت ، وسماحها باستخدام القواعد العسكرية المتواجدة على الأراضي التركية خلال حرب الخليج الثانية ، مع الالتزام بعد ذلك بقرارات المجتمع الدولي ، ومنها فرض الحصار الاقتصادي على العراق ، ومراقبة منطقة حظر الطيران في شمال العراق ، مما أدى الى إقامة ملاذ آمن للأكراد ، وتقييد سيادة العراق داخل أرضية

المبحث الثاني :

السياسة الامريكية – التركية تجاه إقليم

كرديستان العراق بعد عام ١٩٩١

في الثاني من آذار عام ١٩٩١، توقف القتال بين العراق ودول التحالف حتى تمرد الأكراد من

الموقف الأمريكي – التركي تجاه أكراد العراق

جديد داخل العراق معززين بالقاديين من سوريا وإيران وتركيا .وقد كانت حكومة العراق ذ لك واعتبر تمرد الأكراد في الشمال والشيعة في الجنوب اخطر من هجوم الحلفاء عليه ولذلك قبل جميع الشروط الامريكية لايفاف القتال رغم مافيا من اجحاف وتكيد حتى يحافظ على ماتبقى له من قوة لاعادة الامن والقضاء على المعارضة ، فقد لجأ الى الأراضي التركية في الأيام الأولى ما يقارب (١٢٠)الف كردي، هربا من هجوم شنته القوات العراقية من اجل استعادة السيطرة على تلك المناطق ^(٢٢)، وازداد عدد النازحين حتى وصل ما يقارب (٤٦٠) الفا من الأكراد اللاجئين الى الحدود التركية بسبب العمليات العسكرية ، وعلى الرغم من ان تركيا لم تكن تمتلك الإمكانيات اللازمة لإيواء هذا العدد اللاجئين ، الا انها ساهمت في حمايتهم ، وقدمت لهم المؤن والرعاية الصحية على جانب الحدود ، وقررت نقلهم الى مخيمات مؤقتة في بلدة لودير الحدودية ^(٢٣) ، ولقد اغتتم الغرب ذلك لشن حملة على العراق وإظهاره في مظهر القامع للأكراد . غير ان الحكومة العراقية ومن جانبها فقد قررت بعد ذلك إعلان عفوا شامل عن الأكراد الموجودين في الداخل والخارج وان تمهلهم (٣٠) يوما للعودة الى العراق ^(٢٤) . وفي منتصف نيسان عام ١٩٩١ ، واستجابة للاقتراحات التركية الخاصة بوضع النازحين في

منطقة في شمال العراق تحت مراقبة الأمم المتحدة وابقائهم هناك وحراستهم ، وافقت الولايات المتحدة الامريكية على إعادة توطين الاكراد في شمال العراق حول منطقة زاخو، وعلى إقامة منطقة امنة مؤقتة داخل حدود العراق شمال خط عرض ٣٦ وبدأ اللاجئين الاكراد بالدخول الى تلك المنطقة الأمنية ، ومن جانبه فقد رفض العراق بادى الامر هذا القرار الا انه بعد ذلك تراجع وتوقف عن قصف تلك المناطق، ونشرت الولايات المتحدة الامريكية وحلفاؤها (٢٠،٠٠٠) الفا من قواتها، وراح الاكراد يفرضون سيطرتهم على تلك المناطق يوما بعد اخر ، وتمكنوا من تأمين السيطرة على زاخو واريل ودوكان والسليمانية ، وأجزاء من كركوك ^(٢٥) .

ومن الجدير بالذكر بدأت الولايات المتحدة الامريكية وحلفاؤها في قيادة حملة جوية عسكرية ضد العراق سميت بعملية "درع الصحراء" (Desert Shield) ^(٢٦) في ٦ كانون الثاني ١٩٩١ ، فاستخدمت قاعدة انجريك الجوية التركية ونشر الجيش التركي قوات قوامها (١٢٠) الف جندي على طول الحدود العراقية ، وكان حلف الناتو قد اشترك فقط بالدعم الجوي، الا ان هذه القوات انتهت سيطرة الحكومة العراقية المركزية على المنطقة الشمالية ، ولمدة وجيزة ، لتعود القوات العسكرية العراقية سيطرتها على

الموقف الأمريكي – التركي تجاه أكراد العراق

تلك المناطق الشمالية في المحافظات الكردية^(٢٧)، الامر الذي دعا مجلس الامن الدولي في ٥ نيسان ١٩٩١ الى اصدار قراره رقم (٦٨٨)^(٢٨) انظر ملحق رقم (٢) ، والذي نص ادانة القمع الذي يتعرض له الاكراد خاصة والشعب العراقي عامة ، واعتبرت هذه الوثيقة الدولية مكسبا للقضية الكردية ، و الأولى من نوعها التي تذكر الاكراد بالتعيين والاسم في قرار دولي منذ معاهدة سيفر التي لم يعمل بها^(٢٩) .

ان خطوط العرض التي فرضتها الولايات المتحدة وفقا لقرار ٦٨٨ ، وما نجم عنها من اضعاف سلطة الحكومة المركزية العراقية للوصول الى بعض المناطق ولا سيما كردستان ، ومن احداث فجوة في العلاقات بين مكونات الشعب العراقي ، الى حد الذي اثر على وحدته ، وضعف شعور الاكراد بالانتماء الى العراق الموحد ، فقد كان الهدف من فرض مناطق حظر الطيران الجوي في شمال العراق وجنوبه إقرار لمشروع تقسيم العراق الى ثلاث مناطق : كردية وسنية ومنطقة شيعية^(٣٠)،

غير ان تركيا في سياستها الخارجية تجاه العراق اكدت على وحدة العراق بغية منع الاكراد من انشاء دولة في كردستان العراق ، مع سعيها لإبقاء العراق ضعيفا لا يتمتع بقدرات عسكرية بما شأنه من منعة ان يؤدي دورا إقليميا في المنطقة^(٣١) . ومع ظهور وانشاء المنطقة

الامنة ، كانت هناك توجهات للسياسة التركية تجاه إقليم كردستان العراق ، فكان الملحوظ من تلك التوجهات الحيلولة دون انشاء فيدرالية في العراق على أساس عرقي، فبدأ تغير ملحوظ في الموقف التركي تجاه الاكراد ، اثناء استقبال تركيا لعدد من اللاجئين واطلقت عليهم تسمية (اهل شمال العراق) ، ومن جانب الاكراد وبعد ان أصبحت هناك منطقة امنة لهم بحدود خط عرض ٣٦ (وهي منطقة محايدة الحدود التركية ولا يجوز تواجد عسكري فيها للحكومة العراقية) انتهزوا تلك المرحلة والظروف في سبيل تشكيل نواة حكومة داخلية ، تكون كمرحلة أولى لطموحهم السياسي ، وفي عام ١٩٩٢ اقر البرلمان الكردي الذي انتخب من العام نفسه ، بإعلان كردستان إقليم كردي في اطار عراقي فدرالي، ويضم أربيل ودهوك والسليمانية وكركوك^(٣٢) في المناطق الشمالية للعراق^(٣٤)، نشأ اول برلمان لهم في مدينة أربيل ، وقد تخوف تركيا ان يكون هذا الكيان نواة لدولة كردية مستقبلية في المنطقة^(٣٥) . وقرر المجلس الوطني المنتخب النظام الفدرالي ، ضمن الحدود العراقية على انه الحل الأمثل للشعب الكردي، ويكون حق تقرير المصير تبعا للوضع الراهن والظروف التي من الممكن ان تساعد على ذلك ، حيث بقيت فكرة قيام الدولة الكردية في اذهان الشعب وبدأت تنمو تدريجيا ، وتصبح الخيار

الموقف الأمريكي – التركي تجاه أكراد العراق

الوحيد من أجل الاستقلال وبناء دولة مؤسساتية ديمقراطية حتى وإن كانت عكس ذلك ، وتكون ضمن الحدود الجغرافية الحالية، مع ضم المناطق التي كانت تابعة لها مثل كركوك وكافة الاقضية والنواحي الأخرى بالإضافة الى بعض المدن التابعة لمحافظة الموصل ومنها مناطق شيخان ، التي تسكنها الكرد من الديانة اليزيدية ، وبعض المدن في كل من محافظة ديالى وصلاح الدين وصولا الى بعض مدن محافظة ميسان^(٣٦)، مما اثار ذلك انزعاج كل من تركيا والحكومة المركزية في بغداد فتحركت تركيا سريعا لدول الجوار ودعت كل من سوريا وايران للاجتماع بأنقرة في تشرين الثاني ١٩٩٢ ، وعقد الاجتماع الثاني في شباط ١٩٩٣ ، وتم الاتفاق على عدم استخدام المسالة الكردية كورقة ضغط ، ورفض تغيير الحدود الإقليمية^(٣٧) .

ربطت انقرة علاقتها مع الدول الأخرى على أساس المسالة الكردية ، فالدول التي أبدت قدراً ولو محدوداً- من التعاطف مع الاكراد يتم اعلامها بان ذلك يلحق ضرراً بالمصالح التركية ، وعلى العكس من ذلك تماماً ، فإن الدول التي تبدي تفهما للموقف التركي تتطور مصالحها مع تركيا ، كما هو الحال في سوريا وايران ، فقد شهدت العلاقات التركية – الإيرانية تقارباً كبيراً في وجهات النظر من الناحية الأمنية ، من حيث العراق كبلد واحد غير مقسم ، ومن

الموقف المشترك تجاه حزب العمال الكردستاني^(٣٨) .

بدأت تركيا بتغيير سياسي من حيث طبيعة تعاملها مع الكرد ، وقد كان هذا التحرك بطلب الغرب والمسؤولين الأمريكيين ، فقد ركزت على فتح باب الحوار والاتصال والتنسيق مع الأحزاب الكردية العراقية ، لا سيما الحزبين الرئيسيين الاتحاد الوطني الكردستاني^(٣٩) (patriotic PUK (union Kurdistan) والحزب الديمقراطي الكردستاني (PDK) (patry democratic ، والتحالف معهما أحياناً لأضعاف حزب العمال الكردستاني (pkk) . وركز التعاون والتنسيق مع قوات التحالف- بقيادة الولايات المتحدة الامريكية- لحماية ما سمي المناطق الكردية الامنة في شمال العراق من بطش الحكومة العراقية المركزية في بغداد^(٤٠) .

وبحكم أهمية القضية الكردية فقد ظلت هي نفسها نقطة اللقاء والاختلاف بين كل من العراق وتركيا ، كونها تشكل قاسماً مشتركاً بينهما ، وكثيراً ما كانت تقف حائلاً امام تطوير العلاقات بين البلدين، لذا فإن مطلب انفصال الاكراد وقيام دولة كردية مستقلة ، دائماً ما كان يقابل برفض تركي جملة وتفصيلاً ، وقد جاء اول رد فعلي تركي على المطالب الكردية الداعية الى انفصال كركوك ، لذا أخذت تحذر من مغبة تغيير

الموقف الأمريكي – التركي تجاه أكراد العراق

الوضع السكاني والجغرافي لإقليم كركوك^(٤١) وكثير ما رفضت تركيا انضمام كركوك لإقليم كردستان حتى لا يفقد أهميته الاستراتيجية ، كأول منفذ يتم من خلاله تصدير النفط العراقي الى ميناء جيهان التركي ، فضلا عن كون الانفصال يصب في زيادة المساحة الممنوحة لأكراد كردستان ، واحتمالات مطالبة اكراد تركيا بوضع مماثل ، كما وجهت تركيا تحذيرات جدية الى الفصائل الكردية من اية محاولة لتوسيع حكمهم الذاتي في شمال العراق، وافصحت عن احتمالات اللجوء للخيار العسكري لقمع أي محاولة من هذا القبيل^(٤٢).

السياسة الامريكية – التركية تجاه إقليم

كردستان ١٩٩٨-٢٠٠٣

ساهمت مساع توجّهات المسؤولين الامريكيون في تقارب وجهات النظر بين الحزبين الكرديين وكانت الدوافع الامريكية واضحة وتهدف الى إيجاد ممر لدخولها الى المنطقة عبر بوابة كردستان و لأضعاف النظام العراقي، الامر الذي دعا الولايات المتحدة ومن قبل وزيرة الخارجية الامريكية مادلين اولبرايت ، بتوجيه دعوة الى كل من رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني مسعود برزاني ورئيس الاتحاد الوطني جلال الطالباني الى الولايات المتحدة الامريكية ، وتمت الزيارة وتوقيع اتفاق بينهما في

١٧/٩/١٩٩٨ وسيتم ب (اتفاقية واشنطن)^(٤٣) انظر الى الملحق رقم (٣) ، وقد وقع على الاتفاقية كل من مسعود البرزاني عن الحزب الديمقراطي الكردستاني جلال الطالباني عن الاتحاد الوطني الكردستاني ويفيد ويلش ، النائب الأول لمساعدة وزير الخارجية . وافقت تركيا على افتتاح مكتبين للحزبين السياسيين الكرديين في العراق ، من دون ان تمنحهم الوضع الرسمي للتمثيل ، وبهذا حافظت على علاقاتها على المستوى الأمني من التوجه الى التبادل الدبلوماسي ، وهذا التحرك كان بطبيعة الحال نابعا من الخوف التركي من تعاظم قوة الاكراد في شمال العراق ، وبالتالي ما يكون لذلك من تداعيات وتأثير على الاكراد تركيا^(٤٤) .

وأظهر التقرير (الصادر من وزارة الخارجية في أيلول ٢٠٠١ ، بشأن الموقف والرغبة التركية تجاه العراق) التركيز على خطة عمل أهمها : عراق لا مشكلة له مع الأمم المتحدة وجيرانه ، ولا يشكل تهديدا لهم ، مع المحافظة على وحدة الأراضي العراقية تحت حكومة مركزية واحدة ، يكون من مبادئها حماية حقوق التركمان في العراق كمواطنين ، وبقاء إقليم كردستان العراق تابعا للحكومة المركزية في بغداد ، كي لا يشكل هذا تهديدا لتركيا من الناحية العسكرية ، والعمل على تطوير العلاقات الاقتصادية التركية – العراقية بشكل افضل^(٤٥) .

الموقف الأمريكي – التركي تجاه أكراد العراق

لذا فان تركيا رات - قبل احتلال العراق - ضرورة الحفاظ على الثوابت التي رسمتها تجاه كردستان العراق وحزب العمال الكردستاني ، بهدف الحيلولة دون قيام دولة كردية في العراق ، وبالوقت نفسه سعت الى عدم تأثير الوضع المضطرب بشمال العراق على الامن القومي التركي ، واصرت بان قيام دولة كردية قد يؤدي الى سيطرة الاكراد على مدينة كركوك الغنية بالنفط ، إضافة الى وجود التركمان فيها ، والذي تدعي تركيا بأنها حامية وحافطة لحقوقهم^(٤٦) .

ومن الأهمية الإشارة ، الى ان الاكراد كانوا يعلقون الامل على تردي الأوضاع في العراق ، كي يساعدهم على قيام دولة كردية مستقلة ، لكن الخلاف كان موجودا بين الحزبين الرئيسيين الكرديين : الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال الطالباني ، والحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البرزاني قبل تصالحهما ، أعاق ذلك الطموح عن تشكيل دولة مستقلة للأكراد ، هذا إضافة للمخاطر الاستراتيجية التي راتها كل من سوريا وايران وتركيا من انشاء تلك الدولة وتأثيرها على الأوضاع الداخلية فيها ، كون الاكراد لديهم نسبة ليست بالقليلة في تلك البلدان ، مما جعل مسعود البرزاني يفكر بالسعي للحصول على الحكم الذاتي داخل الكيان العراقي ، مع تقوية العلاقة مع تركيا^(٤٧)، ووجد المسؤولون الامريكيون ان الفرصة باتت سانحة

للتقارب بين الاتراك واكراد العراق ، فقد رعت الإدارة الامريكية اللقاءات التي كانت تتم بين مسؤولين اترك وقيادات كردية عراقية عام ٢٠٠٣ ، وحاولت واشنطن اقناع تركيا ، ودول الجوار الاخرى، بأنه اذا ما قدمت الظروف المنطقة الى اعلان كيان كردي مستقل في شمال العراق ، فإن ذلك لن يكون ضد مصلحة أي طرف ، بعد الإطاحة بالنظام العراقي وتسوية القضية الكردية^(٤٨) .

الموقف التركي من تطور العلاقة الأمريكية

- الكردية تجاه العراق

كانت واشنطن تتعامل بازدواجية من حيث العلاقة ، بدعم الاكراد في العراق عدا عن غيرهم في تركيا وسوريا او في ايران ، فهي تتجاهل - عن عمد أوضاع الاكراد في تركيا بناء على الاعتبارات الاستراتيجية ، فيما تنسق في الوقت ذاته مع انقرة بشأن أوضاع اكراد العراق، سواء في اطار قوات الحماية الدولية المتركة في جنوبي شرق تركيا ، او في اطار رعاية المصالحة بين الأطراف الكردية المتنازعة في شمال العراق^(٤٩) .

رغم حدوث التقارب الأمريكي الكردي ، الذي لايمكن لتركيا ان تتقبله كمسألة إيجابية ، مما انعكس على طبيعة علاقتها مع أمريكا ، من جراء سوء الفهم وانعدام الثقة ، الناجمة بصفة أساسية عن غياب اتفاق على مواجهة

الموقف الأمريكي – التركي تجاه أكراد العراق

الاحتمالات المستقبلية في العراق، يضاف لذلك تخوف تركيا من الخلاف الداخلي الموجود في تركيا بين حزب العدالة والتنمية والمؤسسة العسكرية، والرهان في العراق ليس على مجرد المصالح التركية المباشرة مثل استقرار دولة مجاورة تملك النفط ووجود التركمان في محافظة كركوك^(٥٠) فرغم المعارضة الشديدة من جانب المؤسسة العسكرية لاستقلال الاكراد في العراق ، فهي تشعر بأنها عاجزة حاليا عن التأثير في سير الاحداث ميدانيا ، لذا عقدت تركيا رابطا وثيقا مع التركمان العراقيين المقيمين في كركوك ، وقد تستخدمهم ذريعة يمكن ان تبرر بها تدخل تركيا في شمال العراق ، متى احست بضرورة ذلك^(٥١) . وفي الوقت ذاته شعر الاكراد من جانبهم بضرورة توظيف الوجود العسكري الأمريكي في الساحة العراقية ، بهدف اضعاف الموقف التركي اتجاه تصاعد نفوذ الاكراد (بعد عام ٢٠٠٣) والتطورات السياسية في الساحة العراقية ، وكان هذا الموقف الكردي فرصة لتطوير وتقوية العلاقة مع الولايات المتحدة الامريكية بعد ان بدأت الولايات المتحدة الامريكية تنظر الى تركيا كحليف استراتيجي في المنطقة قد خيب امالها برفض الأخير من المشاركة في الحرب ضد العراق ، مما حدا بالولايات المتحدة الامريكية الى استخدام الاكراد نقطة ضغط تجاه تركيا تستخدمها متى نشاء ،

وهذا ما قد عزز مكانة الاكراد وجعلهم طرفا فاعلا في الساحة العراقية .^(٥٢) بقي التوغل التركي في الأراضي العراقية مستمرا بسبب المشكلة الكردية ، وما يمثلته حزب العمال من خطر على التكامل القومي لتركيا ، وهدر مواردها الاقتصادية ، لاسيما منذ التسعينات ، غير ان انشغال تركيا بالمشكلة الكردية تزايد ، خوفا من ان يؤسس اكراد العراق إقليما فدراليا (Federalia)^(٥٣)، ومن ثم له تأثير سلبي على الداخل التركي واضعاف لعلاقاتها تجاه العراق^(٥٤)، وحذرت الاكراد من أي محاولة لتوسيع نفوذهم خارج حدود الحكم الذاتي ، ودعت تركيا الى تشكيل حكومة قوية في الداخل وليس قيام فيدرالية ضعيفة^(٥٥)، ولاسيما بعد اعلان الحزبين الكرديين في الحادي والعشرون من كانون الأول ٢٠٠٣ ، عن رغبة الاكراد في جعل المناطق الكردية (ومن ضمنها كركوك) فدرالية موحدة^(٥٦)، لاسيما بعد ان ازداد الامر في مطالبة بالانفصال وكانت هذه دعوة من النخب الكردية ، التي انقطعت روابطها مع المركز منذ اكثر من اثنتي عشر سنة ، وتشجيع نزعة الاستقلال لديها وربما كانت هذه الأفكار تغذيها جهات عدة من الداخل والخارج ، ولا تريد ان يكون العراق مستقلا وقويا وموحدا ، لكن وبعد تسارع الاحداث السياسية ، شعر السياسيون الكرد بان الخطاب السياسي فيه نوع من

الموقف الأمريكي – التركي تجاه أكراد العراق

الغموض مختلفا عما كان عليه قبل دخول الولايات المتحدة الأمريكية العراق ،وخلافا لما تم الاتفاق عليه في مؤتمرات المعارضة العراقية في الخارج ، والتي ايدت مبدأ الفدرالية للکرد ، الا انها وبعد دخولها العراق ٢٠٠٣ واستلام السلطة ، بدأت بالتراجع ، واخذت تتحدث عن الفدرالية الإدارية. للمحافظات كصيغة أمثل لعراق المستقبل ،وهذا ما جاء على لسان رئيس الجمهورية العراقية السابق ٢٠٠٣ اثناء فترة الحكم الانتقالي الشيخ غازي عجيل الياور، والذي صرح بعد التظاهرات التي جرت في كردستان العراق للمطالبة بحق تقرير المصير بقوله :”لن نقبل الحديث عن الانفصال لان ذلك يعد خيانة ، وسنحاربه بكل ما أوتينا من قوة ، وسنقاتل أولئك الذين يريدون الانفصال”(٥٧) .

لذا فان السياسة الأمريكية تجاه المسألة الكردية أيضا كان لها حضورها ، الا انها واجهت الكثير من المخاطر التي تؤدي الى نشوب نزاعات داخلية وتدخلات خارجية، وهناك اهداف سياسية وأخرى سعت اليها الولايات المتحدة من أهمها : انشاء كيان فيدرالي ديمقراطي مستقر واثري في شمال العراق ، وحل مشكلة كركوك بطريقة الحوار بين الأطراف العراقية، فضلا عن تطوير علاقات فاعلة بين تركيا والحكومة المحلية في إقليم كردستان (٥٨)

لابد من الإشارة الى ان تلك الامتيازات التي حصل عليها الاكراد لم تكن وليدة اللحظة ، فقد تم الاتفاق عليها في مؤتمر لندن في تشرين الثاني عام ٢٠٠٢، وفي مؤتمر أربيل في آذار من العام ٢٠٠٣ ، اذ أكد المؤتمرين على الضرورة دعم المطالب الكردية بالفدرالية وحق تقرير المصير(٥٩)

ويمكن تلخيص الموقف الأمريكي من الموضوع الكردي بكلمات سيرجون هاكيت الجنرال والمفكر البريطاني : ((ان الغرب يساعد الكرد على التمرد لايجاد قوة ضغط في الخليج ليس الا)) (٦٠) .

الخاتمة

ورثت الولايات المتحدة الأمريكية النفوذ الاستعماري البريطاني في منطقة الشرق الاوسط ، وورثت منه تقاليد المدرسة الاستعمارية في استخدام الاقليات في الصراع ثم تركها تدفع الثمن وتواجه مصيرها المشؤم وتتعرض حتى للابادة . وهكذا فان استخدام الاكراد كان جزءا لا يتجزء من الاستراتيجية الأمريكية ومحور هام من محاور المشروع الأمريكي خاصة بعد عام ١٩٩١ .

توصل الباحث الى استنتاجات يمكن تلخيصها بما يأتي

١- بعد التغيرات التي طرأت على واقع الاكراد في العراق عقب حرب الخليج الثانية وتشكيل

الموقف الأمريكي – التركي تجاه أكراد العراق

٤- الاجماع التركي القومي يقضي بالسعي بكل الوسائل بهدف الحيلولة دون قيام دولة كردية مستقلة في كردستان العراق حيث تؤثر على الوضع الداخلي في تركيا من خلال مطالب اكراد تركيا بالتحاق الاكراد في جنوب شرق الاناضول باشقائهم في شمال العراق

٥- كانت الولايات المتحدة الامريكية تتبنى استراتيجية انتقائية متضاربة تجاه العراق ، تدعم استقلالية الاقليم الا انها تسعى للحفاظ على وحدة الدولة العراقية

الولايات المتحدة لمنطقة حظر الطيران التي أدت الى نشأة كيان إقليم كردستان في شمال العراق

٢- كانت القيادة الكردية تدرك عدم موثوقية الدعم الإقليمي والدولي بشكل دائم لها ، وكانت تخشى ان تكرر التجارب السابقة بالتخلي عن هذا الدعم بمجرد تحقيق مصالح تلك القوى

٣- يعد العامل الكردي عاملا مهماً ، لطبيعة العلاقات التاريخية بين العراق وتركيا واحد اهم المواضيع التي تستعملها الولايات المتحدة الامريكية ، كورقة من أوراق الضغط للتدخل بالشأن العراقي

ملحق رقم (١)

بيان الحكومة التركية

الصادر في ٢ اب ١٩٩٠

في شأن ادانة دخول العراق للكويت

تشعر تركيا بالقلق ، لأن حالة التأزم ، التي كانت قائمة بين الكويت والعراق ، قد أدت الى غزو القوات العراقية أراضي الكويت ، منتهكة بذلك سيادة الكويت ووحدتها الإقليمية . اننا نتابع ، باهتمام ، هذه التطورات ، التي جرت في منطقة قريبة جداً من بلدنا . ونأمل في ألا تؤدي الأوضاع الى تصاعد التآزمات الحالية في المنطقة . وان أيجاد تسوية ، يمكن أن تعيد للكويت سيادتها ووحدة ترابها ، أمر يمكن أن تعيد للكويت سيادتها ووحدة ترابها ، أمر يمكن التوصل اليه بأسرع

المصدر ، ارشيف وزارة الخارجية العراقية ،معهد الخدمة الخارجية،٢٥،٩،٢٠١٢

الموقف الأمريكي – التركي تجاه أكراد العراق

ملحق رقم (٢)

قرار مجلس الأمن المرقم (٦٦٨) بشأن مناطق حضر الطيران في شمال العراق^(١)

قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٨ في نيسان/أبريل ١٩٩١

شركات غير الحدود بما يحدد السلم والأمن
الذين في المنطقة.

وإن يشتر ما تحتاج إلى أن يفرض عليه
ذلك من أجل سلامة البشرية هناك.

وإن يحدد على أساسين الموضوعين
في ربيع مجلس الأمن من قبلتين الدولتين
لتركيا وفرنسا لدى الأمم المتحدة والمؤرختين
٧ و ٤ نيسان/أبريل ١٩٩١. على التوالي^(٢).

وإن يحدد على أساسين الموضوعين
في ربيع مجلس الأمن من قبلتين الدولتين
لتركيا وفرنسا لدى الأمم المتحدة والمؤرختين
٧ و ٤ نيسان/أبريل ١٩٩١. على التوالي^(٣).

وإن يحدد على أساسين الموضوعين
في ربيع مجلس الأمن من قبلتين الدولتين
لتركيا وفرنسا لدى الأمم المتحدة والمؤرختين
٧ و ٤ نيسان/أبريل ١٩٩١. على التوالي^(٤).

وإن يحدد على أساسين الموضوعين
في ربيع مجلس الأمن من قبلتين الدولتين
لتركيا وفرنسا لدى الأمم المتحدة والمؤرختين
٧ و ٤ نيسان/أبريل ١٩٩١. على التوالي^(٥).

١ - يدين الفتح الذي يتخذه له
السكان المدنيين العراقيون في أجزاء كثيرة من
العراق والذي شمل مظاهرات المناهضة للحكومة
تكراراً. وتجدد مطالبة السلم والأمن الدوليين في
المنطقة.

٢ - يشجب بأن يندم العراق على
الذين، كإسبائهم منه في إزاحة الخطر الذي يتهدد
السلم والأمن الدوليين في المنطقة. ويعتقد هذا
الفتح. ويضرب عن الأهل في الصياغة الخاصة. في

٣٣ - بشأن أحد. بعد تقديم العراق
باعتباراً رسمياً إلى الأمين العام وإلى مجلس الأمن
موجّهة الامتثال الواردة أعلاه. بصري. وقتاً رسمياً
أشلتق هناك بين العراق والكويت والحدود الخاصة
المتنازعة بين الكويت وهذا القرار ٦٧٨ (١٩٩٠).

٣٤ - يتردد أن يشي المسألة في هذا
وأن يتخذ ما قد يلزم من خطوات أخرى لتتخذ
هذا القرار وضمان السلم والأمن في المنطقة.

انظر في الجلسة ٣٩٨١ بأغلبية ١٢ صوتاً
بأغلبية ١٢ صوتاً (كوبا) وامتناع
حسباً عن التصويت (الكويت واليمن).

القرار ٦٨٨ (١٩٩١) المؤرخ
٤ نيسان/أبريل ١٩٩١

في مجلس الأمن.

إن يحدد على أساسين الموضوعين
في ربيع مجلس الأمن من قبلتين الدولتين
لتركيا وفرنسا لدى الأمم المتحدة والمؤرختين
٧ و ٤ نيسان/أبريل ١٩٩١. على التوالي^(٦).

وإن يحدد على أساسين الموضوعين
في ربيع مجلس الأمن من قبلتين الدولتين
لتركيا وفرنسا لدى الأمم المتحدة والمؤرختين
٧ و ٤ نيسان/أبريل ١٩٩١. على التوالي^(٧).

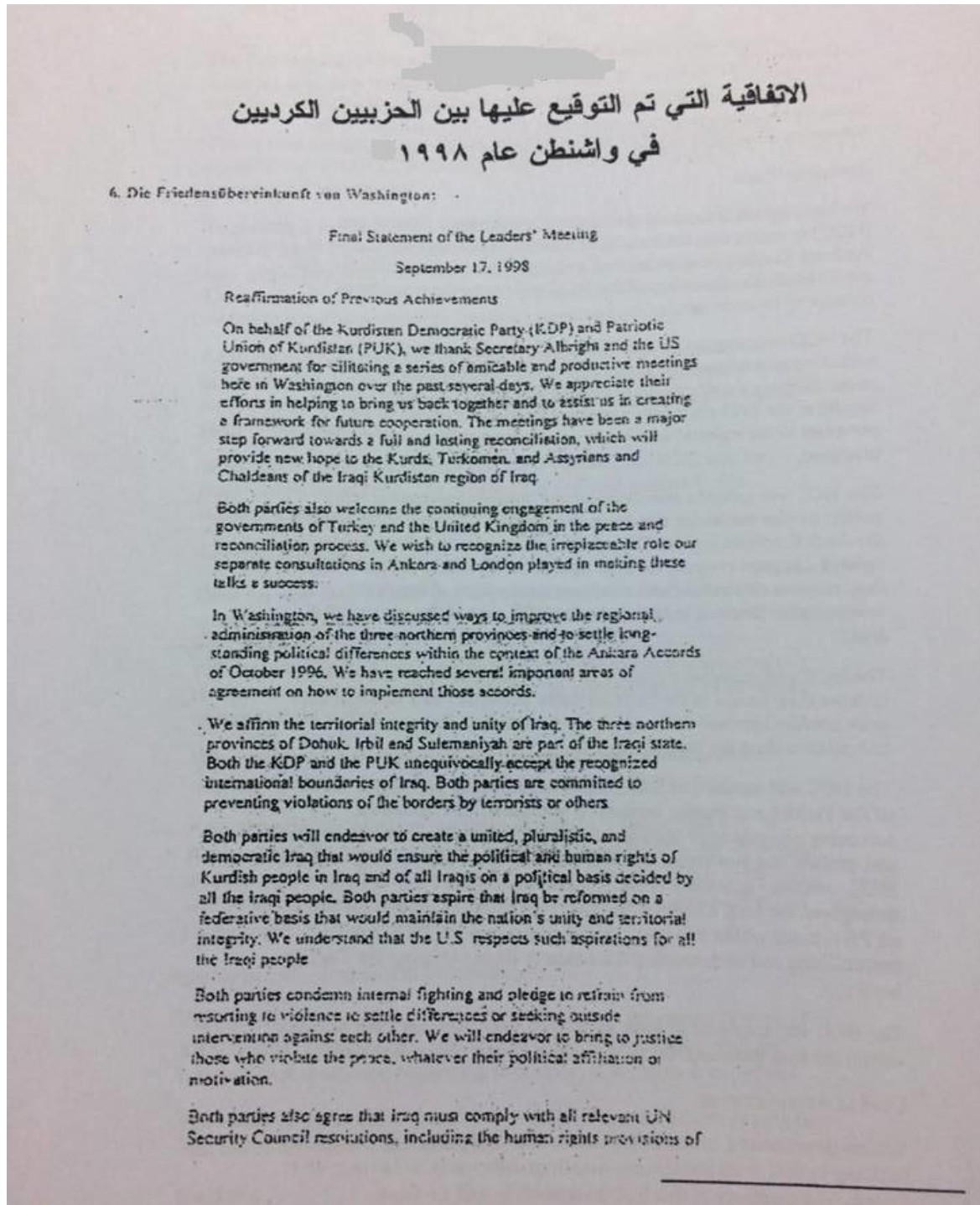
وإن يحدد على أساسين الموضوعين
في ربيع مجلس الأمن من قبلتين الدولتين
لتركيا وفرنسا لدى الأمم المتحدة والمؤرختين
٧ و ٤ نيسان/أبريل ١٩٩١. على التوالي^(٨).

المصدر. إرشيف وزارة الخارجية العراقية، معهد الخدمة الخارجية، ٢٥، ٩، ٢٠١٢.

الموقف الأمريكي – التركي تجاه أكراد العراق

٢ - <u>مؤتمر إيتاه</u> عقد في العاصمة العراقية بغداد في ١٠ كانون الثاني ١٩٩١. في الجلسة ٢٩٨٧ بأغلبية ١٠ أصوات مقابل ٢ أصوات لوزير الخارجية و١٠ أصوات للوزير (الوزير والوزير) واستناعت صغوريت من التصويت (الوزير والوزير). <u>مؤتمر</u>	إذاعة صراخ عترة لكتلة احترام حقوق الإنسان وحقوق السيادة لجميع المواطنين العراقيين. ٣ - <u>مؤتمر</u> على أن يسمح العراق بوصول المنظمات الإنسانية الدولية على الفور إلى جميع من يحتاجون إلى المساعدة في جميع أنحاء العراق. ويرفر جميع التسهيلات اللازمة لتسهيلها.
في الجلسة ٢٩٨٧، المستقرة في ٩ نيسان/أبريل ١٩٩١، قرر المجلس دعوة ممثلي العراق والكوييت إلى الاشتراك. دُعي أن يكون لهما حق التصويت. في مناقشة المفوضين "الحكومة بين العراق والكوييت: تقرير الأمين العام عن تنفيذ الفقرة ٥ من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) (S/22454 و 5/22454).	٤ - <u>مجلس</u> إلى الأمين العام أن يوصل بطل جريدة الإنسانية في العراق. وأن يقدم على الفور. وإذا اقتضى الأمر على أساس إنشاء بحث آخرى إلى المنطقة. تقريراً عن صحة السكان المدنيين العراقيين. وخاصة السكان الأكراد. الذين يعانون من جميع أشكال التمييز الذي تمارسه السلطات العراقية.
القرار ٦٨٩ (١٩٩١) المؤرخ ٩ نيسان/أبريل ١٩٩١ <u>إن مجلس الأمن</u> <u>إف يشير</u> إلى قراره ٦٨٧ (١٩٩١) المؤرخ ٣ نيسان/أبريل ١٩٩١.	٥ - <u>مجلس</u> إلى الأمين العام أن يستقدم جميع المولد الموجودة تحت تصرفه، بما فيها مرار وكرات الأمم المتحدة ذات الصلة، لتقييم على صغر عاجل بتبعية الاحتمالات المصلحة للاجئين والسكان العراقيين المشردين.
<u>وإن</u> يستعرب بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.	٦ - <u>مجلس</u> جميع الدول الأعضاء وجميع المنظمات الإنسانية أن تسهم في جهود الإنقاذ الإنسانية هذه.
١ - <u>مراقبي</u> على تقرير الأمين العام المؤرخ ٥ و ٩ نيسان/أبريل ١٩٩١ عن تنفيذ الفقرة ٥ من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) (S/22454).	٧ - <u>مجلس</u> العراق بأن يتعاون مع الأمين العام من أجل تحقيق هذه الغايات.

المصدر، ارشيف وزارة الخارجية العراقية، معهد الخدمة الخارجية، ٢٥، ٩، ٢٠١٢



لمصدر، ارشيف وزارة الخارجية العراقية، معهد الخدمة الخارجية، ٢٥، ٩، ٢٠١٢

Resolution 688

To help ensure a peaceful environment for reconciliation, we will intensify our arrangements to respect the cease fire, facilitate the free movement of citizens and refrain from negative press statements.

Transition Phase

We have agreed to enhance the Higher Coordination Committee (HCC) to ensure that the humanitarian requirements of the people of the Iraqi Kurdistan region are met and their human and political rights are fulfilled. The decisions of the HCC will be by the unanimous consent of its members.

The HCC will prepare for a full reconciliation between the parties, including normalizing the situation in Irbil, Sulimaniyah and Dohuk; re-establishing a unified administration and assembly based on the results of the 1992 elections; providing exclusive control of all revenues to the regional administration; and organizing new regional elections.

The HCC will enhance coordination and cooperation among local public service ministries that serve the needs of the people throughout the Iraqi Kurdistan region. The parties will ensure that these ministries receive adequate revenue for their operation. The KDP acknowledges that, revenue differences will require a steady flow of funds for humanitarian services from the current KDP area to the current PUK area.

The HCC will establish a process to help repatriate everyone who had to leave their homes in the three northern provinces as a result of the prior conflict between the parties, and to restore their property or compensate them for their losses.

The HCC will ensure that both parties cooperate to prevent violations of the Turkish and Iranian borders. It will establish reasonable screening procedures to control the flow of people across these borders and prohibit the movement of terrorists. Both parties, working with the HCC, will deny sanctuary to the Kurdistan Workers Party (PKK) throughout the Iraqi Kurdistan region. They will ensure that there are no PKK bases within this area. They will prevent the PKK from destabilizing and undermining the peace or from violating the Turkish border.

The HCC will endeavor to form an interim joint regional government within the next three months to be ratified by the regional assembly.

Unified Administration

Within three months of its re-formation, the Assembly will meet at its building in Irbil, with subsequent meetings there or in Sulimaniyah or Dohuk. The members of this interim assembly will be those individuals who were elected to the parliament in 1992.

المصدر، ارشيف وزارة الخارجية العراقية، معهد الخدمة الخارجية، ٢٥، ٩، ٢٠١٢

The first meeting of the interim assembly will be within three months. After the assembly is established, it must authorize all subsequent decisions of the HCC and/or the interim regional government.

The interim assembly may decide to add additional functions to the operations of the HCC, including unifying relations with the international community.

To provide a safeguard for regional elections and to help normalize the status of Irbil, Dohuk and Sulaimaniyah, the HCC and the assembly may establish a joint PUK-KDP-Turkmen-Assyrian security force. The new regional government may subsequently choose to take further measures to unify peshmerga (militia) command structures.

After the regional elections described below, the interim assembly will be replaced by a new regional assembly. This regional assembly will form a new regional government based on the voting strength of each party in the assembly.

When the regional government has been formed, the HCC will be dissolved automatically. The term of the regional assembly, the regional government will be three years.

Revenue Sharing

Until the new interim joint regional government is established, a steady flow of funds for public service ministries will be directed from the current KDP area into the current PUK area, due to revenue differences. The HCC, in consultation with the existing ministries of taxation and finance, is responsible for the apportionment of revenues throughout the region.

When the interim joint government is established, it will become responsible for the collection and distribution of all revenues.

After the election of a new regional assembly, a single Ministry of Revenue and Taxation will have exclusive responsibility for collecting all revenues, including taxes and customs duties. The funds collected will be at the disposal of the regional government for uses authorized by the regional assembly.

Status of Irbil, Dohuk, and Sulaimaniyah

The interim assembly and the HCC will address the normalization of Irbil, Dohuk, Sulaimaniyah and other cities. The HCC may call on international mediation regarding this issue, if it deems it expedient.

The status of these cities must be normalized to a sufficient degree that free and fair elections can be held.

Elections

The interim assembly and the HCC will be responsible for organizing

لمصدر، ارشيف وزارة الخارجية العراقية، معهد الخدمة الخارجية، ٢٥، ٩، ٢٠١٢

free and fair elections for a new regional assembly, to take place no later than six months after the formation of the interim assembly.

The composition of the new regional assembly will be based on the best available statistical data on the population of the three northern governorates and the distribution of ethnic and religious groups there. Seats will be set aside for the Kurdish, Turkomen, and Assyrian and Chaldean communities.

If possible, the interim assembly and the HCC, working with the international community, will conduct a census of the area in order to establish an electoral register. If international assistance is not available in time, the interim assembly and the HCC will conduct a census on their own, or--making reference to existing data -- they will construct a best estimate of the population in consultation with outside experts.

The interim assembly and the HCC will also invite international election monitors to assist both in the election itself and in training local monitors.

Situation in the Iraqi Kurdistan Region

UN Security Council Resolution 688 noted the severe repression of the Iraqi people, particularly the Kurdish people in Iraq. The potential for repression has not eased since 1991, when the resolution was passed. It is worth noting that in the past year the UN Special Rapporteur for Iraq reported finding strong evidence of hundreds of summary executions in Iraqi prisons and a continuation by the regime of the policy of expelling Kurds and Turkomen from Kirkuk and other cities. This policy amounts to ethnic cleansing of Iraqi Kurds and Turkomen, with their lands and property appropriated by the government for disbursement to ethnic Arabs. Many of the new arrivals participate in this scheme only because of government intimidation.

In light of this continued threat, we owe a debt of thanks to the international community for assisting with our humanitarian needs and in preventing a repeat of the tragic events of 1991 and the horrific Anfal campaigns of 1987 and 1988:

The United Nations special program of "oil-for-food" for the Iraqi Kurdistan region has eased the humanitarian condition of the people. We welcome the support of the international community for the continuation of this program, with its specific allotment to the Iraqi Kurdistan region, and hope that, in the near future, a liaison office for the region can be established at ECOSOC headquarters to better coordinate the provision of the aid. We also hope that, in the event that benefits from the "oil-for-food" program are suspended due to unilateral action by the government of Iraq, the UN will address the continuing economic needs of Iraqi Kurdistan and the plight of the people there.

لمصدر، ارشيف والخارجية العراقي ، معهد الخدمة الخارجية، ٢٥، ٩، ٢٠١٢

The United States, the Republic of Turkey and the United Kingdom through Operation Northern Watch have helped to protect the area. We call upon them and the rest of the international community to continue to exercise vigilance to protect and secure the Iraqi Kurdish region.

The many non-governmental organizations that operate in the three northern provinces have diminished our isolation and helped us in countless ways.

Future Leader-to-Leader Meetings

The President of the KDP and the Secretary General of the PUK will meet at least every two months inside or outside Iraqi Kurdistan at mutually acceptable sites.

Pending the agreement of governments, we hope to hold the first such meeting in Ankara and a subsequent meeting in London.

The Ankara meeting would include discussions on our joint resolve to eliminate terrorism by establishing stronger safeguards for Iraq's borders. The London meeting may explore further details concerning the status of Irbil, Dohuk and Sulaymaniyah, and help establish a mechanism for the conduct of free and fair elections.

Jalal Talabani
Patriotic Union of Kurdistan.

Messoud Barzani
Kurdistan Democratic Party.

Witness: C. David Welsh
Principal Deputy Assistant Secretary
Near East Affairs Bureau
Department of State, Washington D.C.

Washington D.C.
September 17, 1998

Timetable:

On or before:

October 1:

The KDP begins to extend appropriate financial assistance on monthly basis to the public service ministries in the PUK areas.

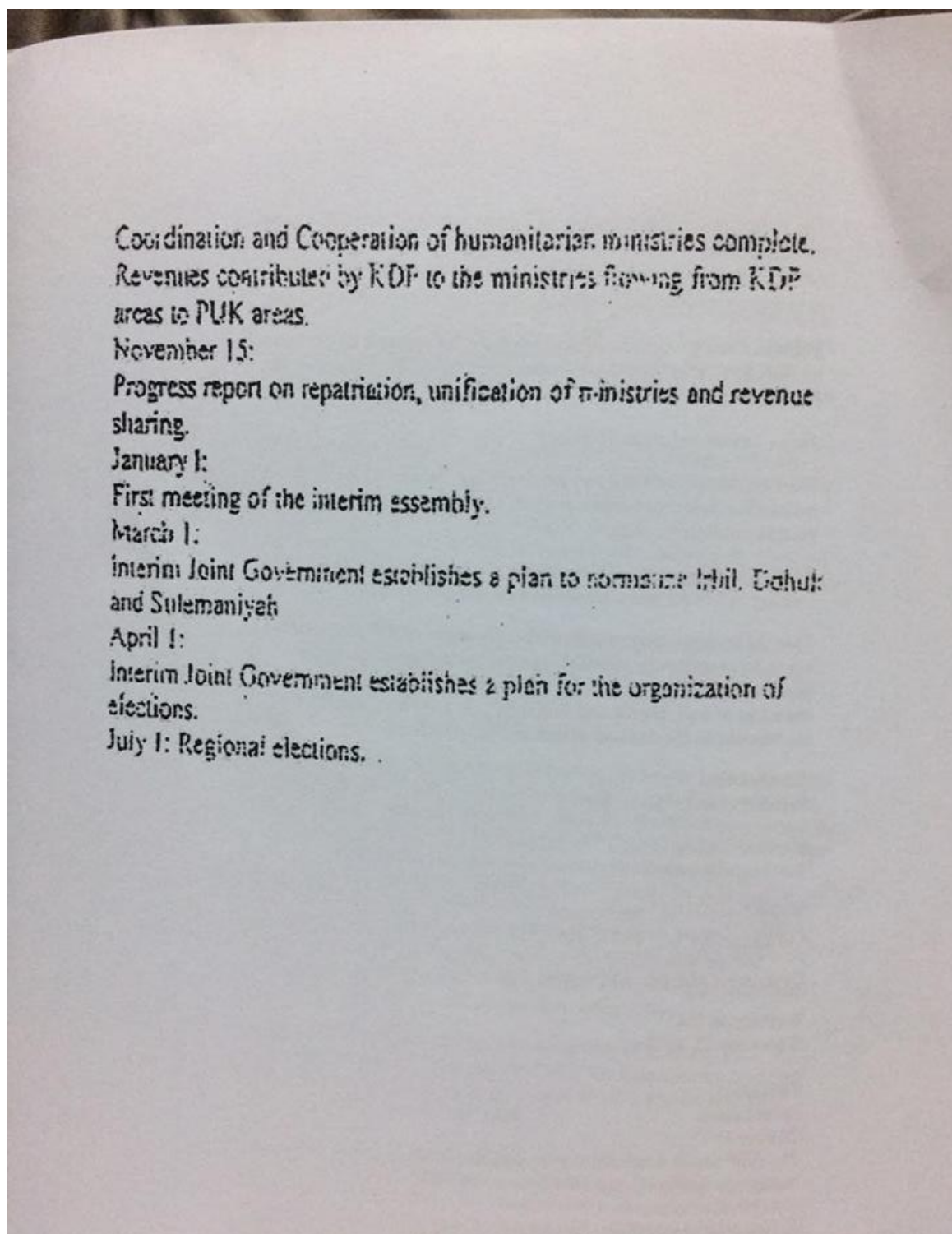
October 15:

Timeline for repatriation of persons displaced by the former conflict.
Agreement on restoration of property or compensation by responsible parties

Beginning

November:

Joint consultations with the Government of Turkey.
November 1



لمصدر، ارشيف والخارجية العراقي ، معهد الخدمة الخارجية، ٢٥، ٩، ٢٠١٢

الهوامش

- السياسي لعراق ما بعد صدام ، السياسة الدولية ، مركز
الاهرام ، ٢٠٠٣ ، ص ٣٥
- ٥- دهام محمد العزاوي ، المصدر السابق ، ص ٢٠٩
- ٦- امين المشاقبة وسعد شاكر شلبي ، التحديات الأمنية
للسياسات الخارجية الامريكية في الشرق الأوسط
، ط١، دار الحامد للنشر والتوزيع ، الأردن ، ٢٠١٢، ص
٩٦.
- ٧- خليل إبراهيم الناصري ، التطورات المعاصرة في
العلاقات العربية -التركية ، دار الكتب والوثائق بغداد
، مطبعة الراية ، ١٩٩٠، ص ٢٥٣.
- ٨- نادره وهاب احمد الفيلي: دور تركيا الإقليمي في
العراق ٢٠٠٢-٢٠٠٩، رسالة ماجستير غير منشورة
جامعة بغداد ، ٢٠١٠، ص ٢٠٠.
- ٩- المصدر نفسه ، ص ٢٠١
- ١٠- عبد الحسين مهدي عواد ، الوثائق الخفية عن
مجريات حرب الخليج الثانية ، ط١، مؤسسه الرافد للنشر
ولتوزيع ، لندن ، ب ت ، ص ٣١-٣٢
- ١١- المصدر نفسه ، ص ٣٢
- ١٢- المصدر نفسه ، ص ٣٢
- ١٣ - وزارة الخارجية العراقية ، أرشيف وزارة الخارجية
١٤- المصدر نفسه
- ١٥- حسان الحلاق ، قضايا العالم العربي ، ط ٣ ، دار
النهضة العربية ، بيروت ، ٢٠١٠، ص ٢٧٩-٢٨٤
- ١٦- المصدر نفسه ، ص ٢٨٤
- ١٧- سعد البزاز ، حرب تلد أخرى ، التاريخ السري
لحرب الخليج ، ط ٢ ، الدار الاهلية للنشر والتوزيع ،
عمان ، الأردن ، ١٩٩٢ ، ص ٢٣-٢٥
- ١٨- مفيد كريم سويدان الجنابي ، مجلس الامن
والحرب على العراق ٢٠٠٣ ، ط ١ ، دار زهران للنشر ،
عمان ، ٢٠٠٦، ص ٤٨

- ١- نهدي صبري الحمصي ، الإمبراطورية الامريكية
والزحف من كابول الى بغداد ، د.ط ، دار لبنان
للطابعه والنشر ، ٢٠٠٣ ، ص ١٣٢
- ٢- حكم ذاتي صدر عن حكومة العراقية في بغداد وجاء
فيه :الاعتراف بالقومية الكردية الى جانب العربية
، وإعطاء المناطق الكردية حكما ذاتيا خلال مدة لا
تتعدى اربع سنوات . فضلا عن توزيع المناصب الرسمية
على الاكراد وفقا لنيتهم من السكان على ان يكون نائب
رئيس الجمهورية كرديا . كما اقر القانون بإعطاء الاكراد
حق تأسيس منظمات شعبية خاصة بهم وبتعليم اللغة
الكردية ما فسخ المجال لأول مرة لتكون اللغة الكردية
اللغة رسمية للأكراد . إضافة الى اصدار عفو عام عن
المقاتلين الاكراد مقابل تسليم أسلحتهم وحل مليشياتهم
المسلحة، وقد اعتبر ذلك القانون انتصارا للأكراد
وللحكومة العراقية بهدف انهاء المشاكل الداخلية.
- للمزيد انظر: دهام محمد العزاوي :المسألة الكردية في
العلاقات العراقية -التركية، مجلة شؤون عربية، العدد
١٢٠، بيروت ، ٢٠٠٤، ص ٢٠٨.
- ٣- المصدر نفسه ، ص ٢٠٨
- ٤- الحزب الديمقراطي الكردستاني (part
democratic Kurdistan) : هو حزب علماني ليبرالي
و أحد الأحزاب الكردية الرئيسية في العراق. تأسس
الحزب على يد مصطفى البارزاني في ١٦ آب عام
١٩٤٦ على أراضي جمهورية مهباد في كردستان ايران
،حيث تشكلت هذه الجمهورية التي دامت ٦ اشهر بدعم
سوفيتي اثناء تواجدهم في ايران عقب الحرب العالمية
الثانية ، وخلف مصطفى البارزاني في رئاسة الحزب عام
١٩٧٩ نجله مسعود بارزاني، الذي يترأس الحزب وإقليم
كردستان حاليا .راجع بشير عبد الفتاح ، المستقبل

الموقف الأمريكي – التركي تجاه أكراد العراق

العراقيين من شمال العراق الى الأراضي التركية ((ان مجلس الامن يدين القمع الذي يتعرض له السكان المدنيون العراقيون في أجزاء كثيرة من العراق ،والذي شمل مؤخرا المناطق الكردية ،لان من شان ذلك تهديد السلم والامن الدوليين في المنطقة ((. وهنا يمكن الإشارة الى ان القرار لم يتضمن على البعد الدولي ،نتيجة نزوح الكثير من الاكراد اللاجئين بسبب العمليات العسكرية التي حصلت في شمال العراق ١٩٩١.

باسيل يوسف ، ومجموعة باحثين، النظام الدولي وحقوق الانسان ، ط١، دار الشؤون الثقافية العامة ،بغداد، ١٩٩٢، ص ٦٦ .

٢٩- وزارة الخارجية العراقية ، قرار مجلس الامن المرقم (٦٦٨) بشأن حظر الطيران شمال العراق .

٣٠- دهام محمد العزاوي ، الاحتلال الأمريكي للعراق وابعاد الفدرالية الكردية ، ط١، دار العربية للعلوم ناشرون ،بيروت، ٢٠٠٩، ص ١٣٨-١٣٩

٣١- عباس سعدون رفعت ، المسألة المائية في السياسة التركية ازاء سوريا والعراق ١٩٩٠-٢٠٠٧ ، رسالة ماجستير كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، بغداد ، ٢٠٠٨، ص ٥٦ ،

٣٢- إقليم Region، تدل الكلمة على التقطيع الإقليمي (منطقة جغرافية تتميز عما يجاوره من مناطق بظاهرة او ظواهر معينة تبرز وحدتها او شخصيتها) القائم في العديد من الدول ويكون نظامه متنوعا جدا تقطيع اداري بسيط، مجموعة من المرافق القائمة جغرافيا والمتمتعة بالشخصية القانونية، الجماعة اللامركزية او حتى الجماعة المستقلة ذاتيا . ينظر : احمد اسعيفان ، قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية ، ط١ ، مكتبة لبنان ، ٢٠٠٤ ، ص ٢٤٤

٣٣- الان كركوك ورغم إقرار البرلمان الكردي في كردستان العراق باعتبارها من أجزاء الإقليم ،الا انها لم

١٩- مجموعة باحثين ، العرب والأترك في عالم متغير، ج١، ط١، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق ، بيروت ، ١٩٩٣، ص ١٤٨-١٤٩

٢٠- المصدر نفسه ، ص ١٤٩

٢١- ، المصدر نفسه ، ص ٤٢-٤٥

٢٢- احمد داود اوغلو ، العمل الاستراتيجي وموقع تركيا ودورها بالساحة الدولية ، ترجمة احمد جبار تلجي وطارق عبد الجليل ، ط١ ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، ٢٠١٠، ص ٤٤٨

٢٣- مجموعة باحثين ، العلاقات العربية التركية ، من منظور تركي ، ج١ ، ، ط١ ، معهد الدراسات والبحوث العربية ، القاهرة ، ١٩٩١ ص ٣١٧

٢٤- نادرة وهاب احمد الفيلي ، المصدر السابق ، ص ٢٢٥

٢٥- مجموعة باحثين ،العلاقات العربية التركية ،من منظور تركي ،المصدر السابق ،ص ٣١٧

٢٦- درع الصحراء desert shield ، تسمية اطلقتها الولايات المتحدة الامريكية على العمليات العسكرية الجوية البحرية التي قادتها في شهر كانون الثاني ١٩٩١ تطبيقا لقرارات مجلس الامن الدولي بمشاركة ٣٨ دولة حليفة في الدفاع عن المملكة العربية السعودية بعد دخول العراق للكويت ، للمزيد محمد حسنين هيكل ، حرب الخليج اوهام القوة والنصر ، مركز الازهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ١٩٩٢، ص ٨٥ س

٢٧- طارق الاعظمي ، اثر القضية الكردية في سياسة تركيا الخارجية مع دول الجوار ،معهد الخدمة الخارجية ،وزارة الخارجية ،الدراسات والبحوث الأرشفة ،رقم ٢٤،بغداد، ٢٠٠٩، ص ١٧-١٨

٢٨- القرار ٦٨٨، القرار الذي تقدمت به فرنسا الى مجلس الامن الدولي ،والذي اقره بجلسته تحت الرقم (٢٩٨٢) ، وبطلب من تركيا وفرنسا بسبب نزوح

الموقف الأمريكي – التركي تجاه أكراد العراق

سياسي كردي فيدرالي ضمن عراق ديمقراطي تعددي وموحد ، ارشيف ووزارة الخارجية العراقية ، وثيقة واشنطن بين الحزبين الكرديين في ١٧-٩-١٩٩٨

٤٤- كامروان جيكيكان ، رؤية كردية حول تركيا ، مجلة شؤون الاوسط ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، العدد ١١٦ ، بيروت ، ٢٠٠٤ ، ص ٢٤

٤٥- وليد رضوان ، المصدر السابق ، ص ٣٥٦

٤٦- محمد نور الدين مجموعة باحثين ، احتلال العراق وتداعياته عربيا وإقليميا ودولياً ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٤ ، ص ٤٠٨

٤٧- احمد داود اوغلو ، العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها بالساحة الدولية ، ترجمة احمد جابر ثكجي وطارق عبد الجليل ، ط ١ ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، ٢٠٠١ ، ص ٤٨٠ .

٤٨- بشير عبد الفتاح ، العلاقات الامريكية – التركية ، السياسة الدولية ، مركز الاهرام ، القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص ٧٥

٤٩- المصدر نفسه ، ص ٧٦

٥٠- احمد داود اوغلو ، المصدر السابق ، ص ٤٨٢

٥١- المصدر نفسه ، ص ٤٨٢

٥٢ - دهام محمد العزاوي ، المصدر السابق ، ص ١٣٨-١٣٩

٥٣- فدرالية Federalia: نظام سياسي يقوم على بناء علاقات تعاون محل علاقات تبعية بين عدة دول يربطها اتحاد مركزي على ان يكون هذا الاتحاد مبنيا على اساس الاعتراف بوجود حكومة مركزية لكل الدول الاتحادية ، وحكومات ذاتية للولايات او المقاطعات التي تنقسم اليها الدولة ، ويكون توزيع السلطات مقسما بين حكومات الاقليمية والحكومة المركزية .

تزل ولغاية يوما هذا ضمن العراق الموحد وتحت إدارة الحكومة المركزية في بغداد. ينظر: س نادرة الوهاب احمد، المصدر السابق، ص ٢٠٣

٣٤- المصدر نفسه ، ص ٢٠٣

٣٥- هاني عادل ديمتري ، معضلات سياسية تركيا الخارجية تجاه الازمة العراقية ، مجلة السياسية الدولية ، العدد ١٥٢ ، القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص ١٤٢

٣٦- كازان حميد ، الدولة الكردية بين الواقع والخيال ، مجلة شؤون الاوسط ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، العدد ١٠٦ ، بيروت ، ٢٠٠٤ ، ص ١٥

٣٧- نادرة الوهاب احمد ، المصدر السابق ، ص ٢٠٣

٣٨- شريف سعد الدين تيغان ، الشيخ الرئيس رجب طيب اردوغان ، دار الكتاب العربي ، القاهرة ، ٢٠١١ ، ص ٢٢٧

٣٩- - الاتحاد الوطني الكردستاني ، هو احد الأحزاب السياسية الكردية في العراق التي تأسست في منتصف السبعينات ، وحملت شعار حق التقرير المصير والديمقراطية ، وحقوق الانسان للشعب الكردي في العراق ، وزعيمه هو السيد جلال الطالباني رئيس جمهورية العراق حاليا . بشير عبد الفتاح ، المستقبل السياسي لعراق ما بعد صدام ، السياسة الدولية ، المصدر السابق ص ٣٥ .

٤٠ - دهام محمد العزاوي ، الاحتلال الامريكي للعراق وابعاد الفدرالية الكردية ، المصدر السابق ، ص ١٤٤-١٤٥

٤١- شريف سعد الدين تيغان ، المصدر السابق

٤٢- وليد رضوان ، العلاقات العربية – التركية ، ط ١ ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، ٢٠٠٦ ، ص ٣٥٦ .

٤٣- اتفاقية واشنطن التي انتهت الاقتتال بين الحزبين الكرديين ، مع سعي الولايات المتحدة لاقامة كيان

الموقف الأمريكي – التركي تجاه أكراد العراق

- عبد الوهاب علوب، كتاب معجم المصطلحات السياسية، القاهرة
المركز القومي للترجمة، ٢٠١١، ص ١٤٧
- ٥٤- محمد علي القوزي ، العلاقات الدولية في التاريخ المعاصر ، دار النهضة ، بيروت ، ٢٠١٠ ، ص ٣٧٦-٣٧٧
- ٥٥ - حنا عزو بهنان ، تركيا والعالم العربي ، علاقات محسوبة ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، العدد ١٦٩ ، القاهرة ٢٠٠٧ ، ص ١٨٧
- ٥٦- مركز الدراسات الاستراتيجية ، الانتخابات العراقية ، تقارير ووثائق ، مجلة شؤون الاوسط ، العدد ١٢١ ، بيروت ، ٢٠٠٦ ، ص ١٧٦
- ٥٧- المصدر نفسه ، ص ١٧٧
- ٥٨- المصدر نفسه ، ص ١٧٧
- ٥٩- المصدر نفسه ، ص ١٧٨
- ٦٠- حامد محمود عيسى ، القضية الكردية في العراق من الاحتلال البريطاني الى الغزو الامريكي ١٩١٤-٢٠٠٤ ، القاهرة مكتبة مدبولي ، ٢٠٠٥ ، ص ٨٥

Abstract

In the Second Gulf War in 1991 the United States of America had recognized the necessity of establishing close relationships with the kurds, as attempt to weaken put a pressure on the Iraqi government which would lead to eradicate its whole regime. it is such a fact that would fulfill the kurds ambitions in establishing an independent Kurdish regime if this were possible Indeed Washington had supported the agreement of the reconciliation between the leaders

two Kurdish major parties Masoud Barzani , the leader of Kurdistan Democratic party . and Jalal Talabani, The leader of the patriotic Union of Kurdistan Thus the Kurdistan Region had become an existed entity after the second Gulf War ,forcing the Turkish Politicians to deal with it by following the political means, with no militarily options . such policy was different from the one that was applied on the Turkish kurds.